بيان

دولة الكويت

يلقيه

السيدة / فرح الغربللي

أمـــام

الدورة العاشرة

لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

13-15 يونيو 2017

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

بداية، نبارك للعالم إحياء الذكرى الحادية عشر لإقرار أول ميثاق لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، والمتمثل في الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما نتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على تنظيم الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى رأسهم السيد رئيس المؤتمر وأعضاء المكتب الموقر.

تؤكد دولة الكويت على إلتزامها الكامل ببنود الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومواصلة الجهود الحثيثة لتعزيز تلك الحقوق ودمجهم الشامل في المجتمع، وتركيز عمل الجهات المختصة في هذا المجال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار رؤية الكويت بحلول عام 2035 نحو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تستوجب تطوير الإنسان الكويتي بإعتباره الهدف والوسيلة للنهضة التنموية الشاملة في البلاد، كما اننا نعمل على **"الإحتواء والمشاركة لأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم لتنفيذ الإتفاقية".**

لقد بدأت الدولة – ممثلة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بتبني أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة في مجال الإعاقة والتي أعلنتها الأمم المتحدة في مجالات الصحة، والرفاه، والتعليم الجيد، والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي بشراكة مجتمعية متبادلة بين القطاعات المختلفة الحكومية، ومنظمات المجتمع الدولي، والقطاع الخاص.

كما تسعى دولة الكويت على ترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز في كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والاقتصادية، من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة عامة، وذوي الإعاقة الذهنية على وجه التحديد، ففي بادرة غير مسبوقة دولياً يستقبل البرلمان الكويتي الاشخاص ذوي الإعاقة على المقاعد البرلمانية سنوياً على مدار 11 عاماً لمناقشة قضاياهم ومتابعة تفعيل بنود الإتفاقية الدولية والقانون الوطني الخاص بشؤونهم. كما كان في مارس من هذا العام اجتماع **"الملتقى الـ 17 للجمعية الخليجية للإعاقة"** في دولة الكويت تحت عنوان **"الاستقرار النفسي والإجتماعي لذوي الإعاقة – البلوغ والمراهقة، المشاكل والحلول"**، والتي نتج عنها توصيات عديدة تقوم

سياساتنا الوطنية بالعمل عليها. كما قامت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة خلال هذا العام بمتابعة العمل على ثمانية من مشاريع التنمية والإعداد، والبدء في مشروع جديد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتحضير لمشاريع جديدة ضمن خطة التنمية 2017-2018. ومن بعض هذه المشاريع:

- الدمج المجتمعي للمعاقين؛
- مشروع تنفيذ برنامج النساء الحوامل والكشف المبكر؛
- مشروع التنسيق وبناء القدرات لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة؛
- التوسع في خدمات التدخل المبكر للأطفال المعاقين.

ومن ضمن المحاور العشرة للخطة الإستراتيجية للهيئة العامة لشؤون الإعاقة الحالية:

1. محور تصنيف وتقييم الإعاقة على أسس ومعايير دولية؛
2. والاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي في مجال الإعاقة.

ومن أهم المشاريع الخاصة بالإعاقة في الكويت هو مشروع **"تحقيق رؤية الكويت 2035 نحو الأشخاص ذوي الإعاقة"**، ويهدف هذا المشروع الى تعزيز القدرات البشرية وفعالية التنظيم في الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وفي الختام، نشكر جميع الدول الأعضاء ونتطلع إلى التعاون الدولي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وشكراً السيد الرئيس ،،،